مجتمع

العراق: إغلاق 47 مخيماً للنازحين

أكدت وزيرة الهجرة العراقية إيفان فائق جابرو أنه «تم غلق 47 مخيماً للنازحين خلال 6 أشهر، وتمت دعوة نحو 66 ألف عائلة للعودة إلى مناطقها بعد تهيئة الظروف الملائمة لها، بالتعاون مع الحكومات المحلية والجهات الأمنية، وتم ذلك كما جاء في البرنامج الحكومي». وأشارت إلى أن «الأيام القادمة ستشهد إغلاق مخيم السلامية ومخيم عامرية الفلوجة (في الأنبار) وستكون لنا خطة لمخيم الجدعة (في نينوى) بالتعاون مع منظمة (أي أو أم) التي تعمل على إعمار بيوت النازحين المهدمة». وأثنت على الدور الكبير للعشائر «في إعادة النازحين». (العربي الجديد)

باكستان: مقتل شرطي خلال حملة ضد شلل الأطفال

أطلق مسلحون يستقلون دراجة نارية النار على شرطي وأردوه قتيلاً في شمال غرب باكستان، أمس الثلاثاء، بينما كان يرافق فريقاً من العاملين في مجال الصحة خلال حملة للتطعيم ضد مرض شلل الأطفال. وجاء الهجوم، الذي وقع في منطقة كرك بإقليم خيبر بختونخوا، في اليوم الثاني من حملة التطعيم على الصعيد الوطني، والتي أطلقتها السلطات الباكستانية في محاولة للقضاء على المرض بحلول نهاية العام. ونجا المسؤولون الصحيون، وفقاً لضابط الشرطة عرفان خان، مضيفاً أن البحث جار عن المهاجمين الذين فروا من مكان الحادث. (أسوشييتد برس)

فرص جديدة للعراقيات

ساهمت جائحة كورونا بفتح أبواب رزق جديدة أمام العراقيات تحديداً، من خلال انتعاش أسواق العمل إلكترونياً. وتستغل النساء قيود الوباء لإنشاء أعمال تجارية من المنزل، خصوصاً في مجال إعداد الطعام وعمل الإكسسوارات والتطريز. على سبيل المثال، فاطمة علي، أمضت أيامها على مواقع التواصل الاجتماعي خلال الحجر، تبحث عما يشغل وقتها. ثم خطر لها تطبيق فكرة رأتها منذ سنوات، وهي عرض أطباق جبن قديمة على ألواح خشبية. وحصلت فاطمة على دورة تدريبية في مجال الأعمال التجارية عبر الإنترنت، ونجحت بتسويق ألواح الجبن الخاصة بها. أما مريم خزارجيان، فقد استقالت من عملها في شركة هندسية، وبدأت عملها المنزلي الخاص لبيع الإكسسوارات المصنوعة يدوياً. وتتشجع العراقيات على العمل المنزلي، كونه طريقة لتجاوز التمييز والمضايقات التي تأتي خلال العمل بالمجتمع العراقي المحافظ الذي يهيمن عليه الذكور، ومن أجل تحقيق دخل إضافي مع تدهور الاقتصاد. تقول روان الزبيدي، الشريكة التجارية في منظمة غير حكومية عراقية تدعم المشاريع الناشئة ورواد الأعمال الشباب، إنّ «هناك زيادة ملحوظة في الأعمال التجارية من المنازل منذ بداية الوباء، وهذا يمثل حلاً للعقبات التي تواجه المرأة العراقية عند محاولتها العثور على وظيفة، خصوصاً للنساء اللواتي لا يسمح لهن بالعمل».

(أسوشييتد برس)

(صباح عرار/ فرانس برس)

تجارة رخص القيادة في روسيا

موسكو ـ **رامي القليوبي**

منذ سنوات، تُواصل السلطات الروسية سلسلة من الإصلاحات تهدف إلى الارتقاء بمستوى مهارات السائقين المستقبليين بعد حصولهم على رخصة القيادة. ومن بين الخطوات التي تَقرّر اتخاذها والتي ستدخل حيز التنفيذ اعتباراً من الأول من إبريل/ نيسان المقبل، توحيد امتحاني قيادة السيارات الخاصين بالنشاطات الرياضية والعامة، عند استخراج الرخصة، ما سيتيح التركيز على اختبار مهارات السائق «تحت الضغط» وسط حركة المرور الكثيفة للمدن.

إلا أن الإصلاحات المستمرة تصطدم بمنظومة الفساد المستشرية في شرطة المرور الروسية ومراكز اختبارات القيادة وتوسط مدارس القيادة ومدربي القيادة لإيصال رشاوى إلى أعضاء لجان الإمتحانات، بحسب رئيس تحرير مجلة «دفيجوك» الإلكترونية المتخصصة في المرور والسيارات إيليا أوغورودنيكوف. ويقول لـ «العربي الجديد»: «هناك إصلاحات مستمرة، وفكرة توحيد الإمتحانين ليست جديدة، لكن تم تأجيل تطبيقها إلى العام الجديد بسبب جائحة كورونا. صحيح أن هذه الإصلاحات قد تحسن الوضع بعض الشيء، لكن ما يتم اقتراحه هو علاج للأعراض فقط من دون أي تحسين أو تطوير». ويلخص أبرز مشاكل منظومة استخراج رخص القيادة في روسيا في تفشي الفساد، قائلاً: «ليس سراً أنه في أحيان كثيرة، يتم شراء رخص القيادة عبر وساطة مدارس القيادة، ووصل الأمر ببعضها إلى تقديم بطاقات VIP (الأشخاص المهمين) بضعف الثمن بشكل رسمي للمتدربين مع ضمان النجاح في امتحان شرطة المرور. وتلمّح المدارس أو تخبر تلاميذها صراحة بأنه يمكن الحصول على رخصة القيادة بسهولة في مقابل مبلغ محدد».

ويشير إلى مشكلة أخرى متعلقة بـ «تدني مستوى التدريب في المدارس التي لا تستهدف سوى تحقيق الأرباح، ويجري تدريب الملتحقين بها على حفظ إجابات أسئلة الامتحان النظري واجتياز الاختبار العملي، من دون تحمل أي مسؤولية عن حوادث بسبب قيادة خريجين جدد».

وحول رؤيته لتحسين الوضع مع مستوى السائقين، يتابع: «يجب وضع آلية لمساءلة مدارس القيادة والمدربين وأعضاء لجان الامتحانات في حال تسبب من دربوه ومنحوه رخصة القيادة في حادث مروري مميت خلال العام الأول على التخرج. أما أي إصلاحات أخرى، فهي بمثابة علاج للجروح».

مع ذلك، يلفت أوغورودنيكوف إلى أن الفساد هو مشكلة ذات جانبين، أحدهما ضباط شرطة مرور يتقاضون رشاوى، وثانيهما السائقون الشباب الذين يريدون استخراج الرخصة من دون تعلم أي شيء. في هذا الإطار، يؤكد عدد من الشباب في موسكو تحدثت إليهم «العربي الجديد»، وفضلوا عدم الكشف عن أسمائهم، أنهم تلقوا عروضاً من مدربيهم لتسوية الأمر مع شرطة المرور في مقابل ما بين 30 و35 ألف روبل (نحو 400 - 500 دولار أميركي)، والحصول على رخصة القيادة من دون أي متاعب. وشملت هذه العروض حجز موعد الاختبار من دون انتظار واختيار أسهل مسار أثناء اختبار المدينة وضمان النجاح فيه.

واصطدم شاب رفض دفع أي مبالغ مالية لاستخراج الرخصة بمماطلة مدرسة القيادة في حجز مواعيد الاختبارات له إلى أن انتهت صلاحية الشهادة الطبية والاختبار النظري ومدتها ستة أشهر فقط، ما اضطره لبدء مشواره من جديد. وعلى الرغم من دفعه رسوماً إضافية لتجديد الشهادة الطبية وامتحانات الإعادة ودروس قيادة تكميلية، إلا أن الشاب لم يندم على إصراره. ويقول: «صحيح أنني أنفقت في المجمل ما يقارب مبلغ الرشوة، لكنني أفتخر بأنني لم أستسلم وطورت مهاراتي كثيراً أثناء الاختبارات والدروس المتكررة».

وفي ظل تفشي الفساد لدى شرطة المرور الروسية، ما زالت حركة السير في روسيا غير آمنة، إذ إن ما بين 17 و20 ألف شخص يقضون بحوادث السير سنوياً من دون أي تراجع يذكر في النسبة، وسط توقعات بأن يكون الرقم النهائي عن عام 2020 أقل من السنوات السابقة نتيجة لبضعة أشهر من الإغلاق الكلي بسبب جائحة كورونا، وتعطل حركة المرور بين المدن وبقاء السكان بمنازلهم.

وبحسب تقرير نشرته مجلة «زا روليوم» الروسية المتخصصة في شؤون القيادة والسيارات في ديسمبر/ كانون الأول الماضي، فإن روسيا تأتي في المرتبة الرابعة عالمياً لناحية إجمالي عدد الوفيات في حوادث السير سنوياً، بعد كل من الهند (نحو 150 ألف وفاة) والصين (نحو 60 ألفاً) والولايات المتحدة (نحو 40 ألفاً).

حوادث سير أقل

شهدت روسيا تراجعاً لافتاً في معدّل الوفيات في حوادث الطرقات، بعد اعتماد نظام التعليم والعمل عن بعد، وتراجع حركة السفر بين المدن والأقاليم. وتكشف شركة «أفتودور» الحكومية الروسية، المعنية بإدارة الطرقات السريعة، أن الحوادث تراجعت خلال الأشهر التسعة الأولى من 2020 بنسبة 20 في المائة.

تحقيق

مع استمرار النزوح الداخلي في سورية، يسعى كثير من النازحين إلى تأسيس حياة جديدة، إما عبر بناء منزل يشعرهم بالأمان، أو تأسيس عملٍ يمنحهم الاستقرار، علّ ذلك ينسيهم ما عاشوه من مآسٍ

النزوح الداخلي
سوريون يكتبون بدايات جديدة

عبد الله البشير

مضى نحو عشرة أعوام وما زال الملايين من السوريين نازحين من مكان إلى آخر بحثاً عن أماكن آمنة يلتقطون فيها أنفاسهم، التي قطعتها قنابل الطائرات وقذائف المدفعية والصواريخ. يضمّدون فيها جراحهم، علّ ذلك يوقف نزيفها الدامي، الذي صبغ سنواتهم بالمعاناة والمآسي والحزن على من فقدوا من أحباء، وخسروا من بيوت عاشوا فيها ذكريات لن تتكرر.

بدايات جديدة تُكتب للكثير ممّن يهجّرون من مناطقهم قسراً، أو ينزحون منها فراراً، متّجهين للاستقرار في المناطق الآمنة التي وصلوا إليها، باحثين عن أمل في نيل الطمأنينة والراحة لأنطلاقتهم الجديدة في الحياة. يبنون منازلهم ويؤسسون أعمالهم ويمضون في درب جديد.

كان بلال سليمان يقيم في خيمة للمهجرين من ريف حمص الشمالي، يترقب ما تحمله له الأيام في ريف إدلب بعدما وصل مهجّراً عام 2018. ومع انتقاله من الخيمة لبيت مكوّن من غرفتين في مخيم الخير، قرب بلدة دير حسان، بدأ يتجه للتفكير بانطلاقة جديدة يحقق من خلالها الاستقرار. ويقول سليمان لـ«العربي الجديد»: «التهجير ليس سهلاً أبداً. التهجير كالموت والولادة. فالخروج من البيت، وترك الأرض والذكريات، وكل شيء خلفنا، وقبور من أحببنا، هو موت يدوم حزنه لأجل غير مسمى. تبقى ذكرياته تجول في الذهن دائماً، والعودة والاستقرار في عملٍ بعد التهجير، حياة جديدة كما الولادة. كنا ننتظر السلّة الغذائية والمساعدات بعد وصولنا إلى المنطقة، لكنّ هذا أمراً صعباً ولن يدوم، وبيقيننا تائهين بلا تفكير بالمستقبل». يضيف سليمان: «بدأت بالعمل في مجال البناء، وبعدها اتجهت للعمل في معمل للبلوك المخصص للبناء. كان العمل يستنزفني ويتعبني كثيراً، وأجره منخفض. مع الأيام تحوّل هذا العمل لدوّامة ضياع أعيش فيها. قررت تركه والاتجاه للمهنة التي أجيدها. فعدت إلى تصليح الدراجات النارية. قد لا تكون مهنة تدرّ الكثير من المال لكنها تؤمن الاستقرار لي ولعائلتي. اليوم أعتمد عليها وأنا أشعر براحة في مهنتي وأعتمد على نفسي فيها».

المسكن بالنسبة للنازحين والمهجرين هو أولوية، ويجب الحصول عليه كخطوة مهمة للاستقرار وبدء حياة جديدة في المنطقة التي وصلوا إليها، بعدما غادروا مدنهم وبلداتهم. ويتطلب بناء مسكن شراء الأرض، ويمكن بعدها البدء بالبناء. ومن بين النازحين الذين تمكنوا من بناء منزل والاستقرار في الشمال السوري عيسى الخضر، الذي غادر بلدة الهبيط، وكان يقيم في مدينة إدلب مستأجراً منزلاً فيها. يتحدث الخضر لـ«العربي الجديد»، عن أهمية وجود مسكن دائم للنازح يقيم فيه، ويقول: «كنت في البلدة خلال قصفها من قبل الطيران الروسي، أخرجت أهلي بأعجوبة منها، لم يكن لدينا أي خيار كعائلة سوى البحث عن مكان آمن للاستقرار فيه. اشتريت قطعة من الأرض بالقرب من بلدة قاح، وبدأت ببناء منزل مكون من ثلاث غرف، وبعد الانتهاء من البناء، كان شعوري مختلفاً جداً عما لو كنت أقيم في منزل بالإيجار». ويتابع الخضر: «واجهت ظروفاً صعبة خلال بناء المنزل، وعانيت من ضغوطات كثيرة، مادية واجتماعية، لكن مع انتهاء البناء وإيفاء الديون التي تراكمت علي، والشعور بالاستقرار في المنزل، زالت كل الهموم والضغوطات التي كنت أعيشها. اليوم أذهب لعملي دون قلق على عائلتي. أعيش مع أمي وأبي وزوجتي في المنزل، نزرع بعض الخضار في فسحة الأرض المحيطة، وتربي الدجاج والبط كما لو كنا في بلدتنا».

بدوره، يستقر المدرّس أسامة عبد الهادي في منزله الذي بناه أخيراً بريف حلب الشمالي، قرب مدينة أعزاز. يقول لـ«العربي الجديد» إنّه بعد مغادرته ريف حمص الشمالي، قبل عدة سنوات، تنقّل في عدّة مناطق، ومن ثم أقام لمدّة في تركيا. لكن في العام الماضي، وجد عملاً مناسباً في التدريس داخل سورية، وأقام في عفرين، ومع الحاجة لمكان يستقر فيه، وعمله في ريف حلب، اشترى أرضاً بمساحة 200 متر مربع. ويشير عبد الهادي إلى أنّه بنى منزلاً فيها مكوناً من غرفتين، ويعيش اليوم بحالة من الاستقرار مع الانتهاء من بناء المنزل والإقامة فيه. ويوضح عبد الهادي أنّه خلال تنقله في المنطقة واجه العديد من الصعوبات، وفي آخر مرة أجبر على مغادرة المنزل الذي كان يستأجره، لذلك، كان لا بدّ من إنهاء هذه الأمور التي تنغص الحياة، كما يصف، وعن المنزل الجديد، يقول عبد الهادي: «دائماً ما كنّا كسوريين نحاول الاستقرار في منزل، وكنا نمضي سنوات وسنوات لإنجاز هذا الحلم وسط ظروفنا التي كنا نعيشها. لم أهنأ بالعيش في منزلي بريف حمص. فعندما أتممت إنجازه احتلته قوات النظام السوري وخربته، ومع خروجها منه، دمّرت الكثير منه ليصبح غير قابل للسكن. اليوم، بنيت منزلاً جديداً. سأتمسك بالحياة وأواجه ما فيها».

ومن أولويات الاستقرار أيضاً، تأمين عمل في منطقة النزوح، باعتباره عاملاً مهماً لبدء حياة جديدة، والتطلع للمستقبل. ومن بين النازحين، هناك من لجأ لتأسيس عمله الخاص، ومن اتجه للعمل في تخصصه بوظيفة معينة في إحدى المنظمات الإنسانية. وفي هذا السياق، يوضح أيهم أبو النور، متحدثاً لـ«العربي الجديد»، أنّه وصل إلى مدينة الباب، في ريف حلب، مهجّراً من جنوب العاصمة دمشق. ويقول: «كنت اترقب ولادة ابنتي، واستأجرت منزلاً في مدينة الباب. لم يكن الجلوس في المنزل وترقب المساعدات الإنسانية خياراً بالنسبة لي. كان عليّ التأسيس لعمل لمواجهة مصاعب الحياة، وتوفير ما تحتاجه ابنتي. وبمساعدة شقيقي، بدأت مشروعي الصغير في محلّ بيع إكسسوارات أجهزة الهواتف المحمولة، والصيانة أيضاً. كانت الانطلاقة خجولة، وظننت في البداية أنّي ارتكبت خطأ، لكن بمرور الأيام، اكتشفت أنّ الخطوة كانت مهمة وضرورية». ووفق أبو النور، فإنّ تخصصه الجامعي لم يكن في هذا المجال، لكنّ الظروف فرضت عليه هذا العمل، وتماشى مع هذه الظروف وتفوّق على الواقع والتهجير ليبدأ من جديد.

ومن بين النازحين الذين أسسوا أعمالهم الصغيرة باحثين عن الاستقرار، علاء (36 عاماً)، الذي أسس دكاناً صغيراً في المخيم الذي يقيم فيه بالقرب من بلدة دير حسان في ريف إدلب الشمالي. وهذا الدكان يوفر له دخلاً يسدّ حاجة أفراد عائلته ومتطلباتها. ويقول لـ«العربي الجديد»: «كنت أملك بيتاً في العاصمة دمشق وعملاً جيداً. وصلت مهجرّاً لريف إدلب عام 2018، لم يكن لي خيار سوى البدء من جديد بعدما خسرت كل شيء. كنت أرفض أن أكون نازحاً يترقب الحصول على السلة الغذائية، وأقنع نفسي على الدوام بضرورة العمل، واليوم أعيش مع أفراد عائلتي حياة جديدة».

كذلك، أسس عمار أبو أحمد، النازح من ريف حماة الشمالي، عملاً في منطقة أطمة، التي يقيم فيها منذ نحو خمسة أعوام، وانتقل العام الماضي لمنزله الجديد الذي بناه في المنطقة بعد شراء أرض فيها. ويتحدث أبو أحمد لـ«العربي الجديد»، عن أهمية التفكير بخطوات جدية للاستقرار، ويقول: «البقاء في الخيمة لم يكن خياراً بالنسبة لي، فمن غير المعروف متى يمكنني العودة لمنزلي وبلدتي. بداية كنت أتخيل أنّ المعاناة في النزوح لن تدوم إلا لأشهر قليلة وسأعود لبيتي مع عائلتي، لكن مع مرور العام الأول في المخيم، والعام الثاني، تلاشت هذه الأفكار من ذهني. علمت أن الأمر قد يطول. خرجت من البلدة مع عائلتي بما لدينا من ملابس فقط ومدخرات. كان لا بدّ لي من تأسيس عمل. ففي النهاية، هذا الواقع الذي نعيشه ولا يمكن الفرار منه». ويضيف أبو أحمد: «أسست مشروعي الخاص في توزيع الإنترنت بمخيم أطمة. عندما بدأت أحصد ثمار العمل، شعرت بفرق كبير بين كوني نازحاً يقيم في خيمة، يحصر فكره بالعودة، ويعيش على الحلم، وبين العمل ومواجهة ما تحمله الأيام لي ولعائلتي. اليوم، وبعد مضيّ سنوات على نزوحي، أصبح لديّ منزل وعمل أعتمد عليه».

ووفقاً لتقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما زالت الاحتياجات الإنسانية في سورية هائلة، مع استمرار المخاطر الكبيرة، على صعيد الحماية، في عدد من المناطق. وبحسب التقرير، هناك نحو 12,8 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية داخل سورية، من بينهم 5,2 ملايين شخص كوني نازحاً يقيم في خيمة، يحصر فكره

نازحون سوريون يستريحون على كومة من الأخشاب قبل بيعها (عمر حاج قدور/ فرانس برس)

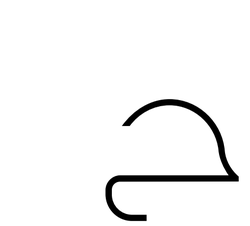

2,100,000
نازح سوري في مناطق المعارضة، من أصل أكثر من 4 ملايين مهجّر داخلياً، بحسب «منسقو الاستجابة».

كورونا يفاقم العنف بحق الغزيات

منذ تفشي فيروس كورونا الجديد، تزداد نسبة العنف ضد النساء من قبل أزواجهن وأشقائهن، في ظل الإغلاق والأزمة الاقتصادية

غزة ـ امجد ياغي

واجهت فاطمة (25 عاماً) عنفاً أسرياً في منزل عائلتها حيث تعيش في قطاع غزة، خلال منتصف سبتمبر/ أيلول الماضي، من شقيقها الأكبر. لكنها لا تستطيع تقديم شكوى في مركز الشرطة نتيجة حالة الطوارئ التي تشمل غالبية الدوائر الرسمية وحظر التجول. فاطمة مثلها مثل كثيرات واجهن عنفاً في القطاع في ظل أزمة كورونا.

تُقيم فاطمة مع عائلتها الممتدة والمؤلفة من 15 فرداً في بيت واحد، وتعيش وبقية أفراد العائلة حالة من الفقر. خلال تفشي جائحة كورونا، زادت معاناتها مع إغلاق الكثير من مراكز التدخل في قضايا العنف الأسري المبني على النوع الاجتماعي داخل القطاع، والتي عادة ما تعين متخصصين واستشاريين للتدخل السريع. حصلت فاطمة على دعم نفسي من خلال الخط الساخن الذي خصصته إحدى المؤسسات المحلية، علماً أنها كانت تفضل زيارة متخصصة نفسية أو اجتماعية. وتقول لـ«العربي الجديد»: «شقيقي عاطل عن العمل ونعيش جواً كئيباً. تعرضت لضرب مبرح لأنني رفضت تنفيذ ما يطلبه مني. للأسف، لا أشعر بتحسن في الوقت الحالي، وأحاول تفادي النقاشات تفادياً لحدوث أية مشاكل».

أما خولة (38 عاماً)، فلم تستطع التوجه إلى مؤسسة بيت الأمان لرعاية النساء في مدينة غزة، وهي مؤسسة حكومية إيوائية استشارية، تابعة لوزارة التنمية الاجتماعية تعمل على تقديم المساعدة للمرأة المعنفة لنيل حقوقها وحفظ كرامتها. لطالما عانت من ضرب زوجها المتكرر. وقبل شهر، توجهت إلى منزل والدها مع أبنائها بعدما فقدت الأمان في منزلها مع زوجها، علماً أنه كان قد تعهد سابقاً لدى بيت الأمان بعدم التعرض لها بالضرب.

ولم يكن أمامها غير القبول بجلسات الدعم النفسي عبر الهاتف مع متخصصة نفسية لدى إحدى المؤسسات المعنية بشؤون المرأة في غزة. في الوقت الحالي، تفضل أن تبقى في منزل والدها إلى أن تنقضي أزمة كورونا وتنحسن ظروف الإغلاق لتعود إلى منزلها، على أن يتعهد زوجها من جديد بعدم التعرض لها.

وتقول خولة إنها ليست الوحيدة التي تتعرض للعنف منذ بدء تفشي كورونا. بل تعرضت كثيرات للعنف من قبل أزواجهن وأشقائهن. وفي وقت ترفض نساء الصمت، تفضل أخريات التحمل في ظل الظروف الحالية. تضيف في حديثها لـ«العربي الجديد»: «لا أحبّذ صمت النساء. نعيش ظروفاً استثنائية في غزة وخصوصاً أن المجتمع منغلق. لكن ما تعرضت له وتتعرض له أخريات، سيجعلنا نعاني ظروفاً نفسية قاسية». تضيف: «لن أقدم رعاية جيدة لأبنائي في حال لم أقف في وجه هذا العنف».

وفاقم فيروس كورونا من معاناة الغزيين على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي. في بعض الأحيان، كانت النساء ضحية التغيّرات التي فرضها الوباء على الرجال، والتي انعكست سلباً داخل البيوت، بحسب العاملة في وزارة شؤون المرأة الفلسطينية في غزة، إلهام بركة. وتشير إلى ارتفاع نسبة العنف 40 في المائة بالمقارنة بما كانت عليه قبل الأزمة.

وتوضح أن العنف الأسري انتشر بشكل كبير خلال السنوات الماضية، في ظل تردي الأوضاع الاقتصادية الصعبة وانعدام الأمان الوظيفي الذي شكل ضغطاً كبيراً على الرجال، بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي وكثيرة متطلبات الحياة في ظل عدم وجود أي أفق لتحسين الظروف في القطاع، الأمر الذي انعكس سلباً على الفتيات والنساء.

وتقول بركة لـ «العربي الجديد»: «زاد العنف ضد المرأة نتيجة ظروف الإغلاق، وخصوصاً اللواتي كن يتعرضن سابقاً لعنف أسري»، مشيرة إلى أن غالبية أزواج هؤلاء خسروا أعمالهم. وتكمن المشكلة في ثقافة لدى النساء، بالإضافة إلى صعوبة تدخل الجهات المعنية للحد من العنف بسبب الظروف الراهنة».

وذكر تقرير مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في فلسطين «أوتشا»، تحت عنوان «محاربة العنف القائم على النوع الاجتماعي خلال أزمة فيروس كورونا»، أنه بسبب القيود المفروضة على التنقل وتدابير الإغلاق منذ بداية أزمة كورونا، تقلصت الرعاية المنقذة للحياة والدعم المخصص للناجيات من العنف القائم على النوع الاجتماعي في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وجرى تقليص التواصل المباشر وإمكانية الوصول إلى الخدمات المرتبطة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي في أماكن مأمونة، كما أغلق «بيت الأمان». كذلك، وُجهت تعليمات إلى مراكز الإيواء في الضفة الغربية بعدم إدخال أي حالات جديدة ما لم تكن قد خضعت للحجر مدة 14 يوماً، ما فرض تحدياً على مراكز الإيواء التي لم تكن مجهزة.

كذلك، أجبرت الظروف 24 منظمة على تقديم دعم للنساء المعنفات عبر الخطوط الساخنة ومجموعات الدردشة عبر الإنترنت. وذكر التقرير أن المنظمات تواصلت مع 3130 امرأة وفتاة في قطاع غزة، و3162 امرأة وفتاة في الضفة الغربية لتقديم الدعم لهن. ومنذ 22 مارس/ آذار، قدمت جمعية المرأة العاملة الفلسطينية للتنمية، 1417 استشارة عن بعد و1168 جلسة إرشادية عبر الهاتف مع 597 حالة في قطاع غزة والضفة الغربية، من بينها 988 حالة لها صلة مباشرة بالعنف القائم على النوع الاجتماعي.

رفض للعنف ضد النساء في غزة (محمد الحجار)

زاد العنف بنسبة 40 في المائة (محمد الحجار)

المسكن بالنسبة للناز حين أولوية ويجب الحصول عليه كخطوة للاستقرار

تامين عمل في منطقة النزوح عامل مهمّ لبدء حياة جديدة

مهجرّاً لريف إدلب عام 2018، لم يكن لي خيار سوى البدء من جديد بعدما خسرت كل شيء. كنت أرفض أن أكون نازحاً يترقب الحصول على السلة الغذائية، وأقنع نفسي على الدوام بضرورة العمل، واليوم أعيش مع أفراد عائلتي حياة جديدة».

كذلك، أسس عمار أبو أحمد، النازح من ريف حماة الشمالي، عملاً في منطقة أطمة، التي يقيم فيها منذ نحو خمسة أعوام، وانتقل العام الماضي لمنزله الجديد الذي بناه في المنطقة بعد شراء أرض فيها. ويتحدث أبو أحمد لـ«العربي الجديد»، عن أهمية التفكير بخطوات جدية للاستقرار، ويقول: «البقاء في الخيمة لم يكن خياراً بالنسبة لي، فمن غير المعروف متى يمكنني العودة لمنزلي وبلدتي. بداية كنت أتخيل أنّ المعاناة في النزوح لن تدوم إلا لأشهر قليلة وسأعود لبيتي مع عائلتي، لكن مع مرور العام الأول في المخيم، والعام الثاني، تلاشت هذه الأفكار من ذهني. علمت أن الأمر قد يطول. خرجت من البلدة مع عائلتي بما لدينا من ملابس فقط ومدخرات. كان لا بدّ لي من تأسيس عمل. ففي النهاية، هذا الواقع الذي نعيشه ولا يمكن الفرار منه». ويضيف أبو أحمد: «أسست مشروعي الخاص في توزيع الإنترنت بمخيم أطمة. عندما بدأت أحصد ثمار العمل، شعرت بفرق كبير بين كوني نازحاً يقيم في خيمة، يحصر فكره بالعودة، ويعيش على الحلم، وبين العمل ومواجهة ما تحمله الأيام لي ولعائلتي. اليوم، وبعد مضيّ سنوات على نزوحي، أصبح لديّ منزل وعمل أعتمد عليه».

ووفقاً لتقرير صادر عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ما زالت الاحتياجات الإنسانية في سورية هائلة، مع استمرار المخاطر الكبيرة، على صعيد الحماية، في عدد من المناطق. وبحسب التقرير، هناك نحو 12,8 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية داخل سورية، من بينهم 5,2 ملايين شخص بحاجة ماسة للدعم.

ارتفاع نسب الإدمان في مصر بين الشباب

يوماً بعد يوم، تتحدّث القوات الأمنية المصريّة عن ضبط الكثير من المواد المخدّرة في البلاد، وخصوصاً بين الشباب. وتخشى الجهات الرسمية الأسوأ

القاهرة ـ العربي الجديد

مؤخّراً، ضبطت الأجهزة الأمنية المصرية 8 أطنان من مخدر الحشيش وأقراصاً مخدرة خلال أسبوع واحد فقط، قيمتها 650 مليون جنيه (نحو 42 مليون دولار أميركي)، ما أثار مخاوف من ارتفاع نسبة تجارة وتعاطي المواد المخدرة في مختلف المحافظات المصرية. وتقدر جهات مسؤولة أن ما يتم ضبطه داخل البلاد لا يشكل سوى ما بين 30 إلى 40 في المائة من الكميات التي تدخل البلاد، الأمر الذي يشكل خطورة كبيرة على الشباب.

وأعلنت الأجهزة الأمنية أنه خلال الأسبوع الماضي، ضبطت 1352 قضية مواد مخدرة (450 متهماً). ومن بين المواد المخدرة هذه الحشيش (نحو 839 طناً)، والبانجو (من النباتات المُخدرة التي تؤخذ من نبات القنب) تزن نحو 160 طناً.

كذلك، من بين المضبوطات كمية من الهيروين قدرت بنحو 41 كيلوغراماً، والإستروكس (يتكون من عشب القنب يضاف إليه مادة كيميائية) بنحو 14,20 كيلوغراماً، والأفيون بنحو 950 غراماً، والفودو (الاستروكس، نوع من المخدرات الاصطناعية) بنحو 495,51 غراماً، بالإضافة إلى نحو 9 ملايين و260 ألف قرص مخدر مختلفة الأنواع.

وخلال السنوات الأخيرة، تشهد مصر ارتفاعاً في نسبة تعاطي المخدرات، خصوصاً بين الشباب. واحتلت العاصمة القاهرة المركز الأول من بين المحافظات الأكثر استهلاكاً للمواد المخدرة، استناداً إلى صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي، تليها محافظة الجيزة، ثم سوهاج (إحدى محافظات الصعيد)، ثم محافظتي الغربية والدقهلية.

كما تشير الإحصائيات التي أعدها الصندوق إلى أن معدلات التعاطي داخل البلاد وصلت إلى أكثر من 10 في المائة، وهي نسبة تمثل ضعفي المعدلات العالمية. وسجلت نسبة التعاطي 72 في المائة بين الذكور و27 في المائة بين الإناث. وأكثر أنواع المخدرات انتشاراً بين المدمنين هي البانجو والحشيش والأفيون والإستروكس.

حجم ما ينفقه المصريون على المخدرات يقترب من 9 مليارات دولار

المدمن قد يرتكب جرائم من دون وازع أو خوف من العقاب

بالإضافة إلى أقراص الترامادول. وتشير التقارير الأمنية إلى ضبط كميات أكبر من المواد المخدرة خلال عام 2020 في مختلف المحافظات المصرية.

وجاء مخدر البانجو في المقدمة بعد ضبط 62 طناً، ثم الحشيش بعد ضبط أكثر من 61 طناً، والهيروين بعد ضبط نحو 3550 كيلوغراماً، والكوكايين بعد ضبط نحو 230 كيلوغراماً، والأفيون بعد ضبط نحو 220 كيلوغراماً، بالإضافة إلى نحو 900 كيلوغرام من الاستروكس.

وتقدر قيمة تلك المضبوطات بأقل من 140 مليار جنيه سنوياً (نحو 9 مليارات دولار)، بالإضافة إلى ضبط ملايين الأقراص المخدرة بأشكالها المتنوعة على رأسها الترامادول.

وتبين تقارير صندوق مكافحة وعلاج الإدمان والتعاطي أن هناك علاقة وثيقة بين المخدرات والجرائم البشعة التي ترتكب داخل البلاد، خصوصاً الجرائم التي تحدث داخل الأسرة الواحدة، إذ إن المدمن قد يرتكب جرائم من دون وازع أو خوف من العقاب. وتبين من تحليلات العاملين في الصندوق أن نسبة كبيرة من المتهمين كانوا يتعاطون المخدرات قبل ارتكابهم الجريمة بساعات، من بينهم 86 في المائة من مرتكبي جرائم الاغتصاب، و23,7 و24,3 في المائة من مرتكبي جرائم السرقة بالإكراه، وكلها جرائم تهز الرأي العام. يضاف إلى ما سبق إقبال البعض على الانتحار.

من جهته، يؤكد المدير العام لمركز المصريون للدراسات السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، عادل عامر، أن حجم ما ينفقه المصريون على تعاطي المخدرات يقترب من 140 مليار جنيه سنوياً (نحو 9 مليارات دولار)، موضحاً دخول الشرائح العمرية الأصغر سناً مثل الطلاب في طابور المخدرات. ويؤكد أن نسب الإدمان وصلت إلى مستويات غير مسبوقة، موضحاً أن من أسباب انتشار تعاطي المخدرات فقدان الأمل بين المواطنين، خصوصاً بين المراهقين والشباب، في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع نسبة البطالة والغلاء.

ويُحذّر الخبير في المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية سيد إمام، من خطورة تنامي الإدمان وتجارة المخدرات في عدد من المحافظات المصرية، مؤكداً أنها تهدد الأمن القومي كونها تدمّر الشباب، وتستنزف جزءاً كبيراً من دخل المواطن، وتفقده تركيزه وإدراكه، مطالباً الجهات المعنية بالتحرك وإطلاق حملات توعية في كافة المحافظات والمراكز الشبابية ودور العبادة ووسائل الإعلام، مشدداً على ضرورة تكثيف الحملات الأمنية بين المحافظات والمناطق الحدودية لمنع تهريب المخدرات، والرقابة على السائقين والكشف الدوري عليهم.

يتعاطون المخدرات (Getty)